

إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011

The problematic of reforming and rebuilding the security sector in Libya after 2011

رشيد علوش

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، rachidallouche@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2023/06/16

تاريخ قبول النشر: 2023/05/11

تاريخ الإستلام: 2023/04/06

ملخص:

يمثل إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في حالات ما بعد الصراع من أعقد الإشكاليات التي تواجه الدولة في ليبيا، بهدف إعادة تنظيم احتكار ممارسة القوة المشروعة على مستوى النظام الأمني، ورغم تعدد البرامج والمآخين الدوليين بغية تقديم الدعم الذي تحكمه مبادئ توجيهية. فإن الفشل والفوضى آخذة في الترسخ على مستوى القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، بسبب مصفوفة من الإشكاليات المعقدة، أنتجت قطاع أمن هجين، ساهمت في تكريسه الفجوات البنوية المرتبطة بتاريخ تشكيل القطاع الأمني في ليبيا، وملأت فراغه ميليشيات ومجموعات شبه عسكرية قاومت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظرا لاستفادتها من استمرار فشل إعادة بناء القطاع الأمني. والذي لم ينظر له باعتباره عملية مترافقة في سياق عملية شاملة لإعادة بناء الدولة في ليبيا، وهو ما أدى بعد مرور أزيد من عقد على سقوط النظام السياسي واتخاذ الدولة لاستدامة تفويض سلطة الدولة وإضعافها بشكل مزمن.

الكلمات المفتاحية: إصلاح القطاع الأمني؛ قطاع الأمن الهجين؛ إعادة بناء الدولة؛ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ليبيا.

Abstract:

The reform and rebuilding of the security sector in post-conflict situations are one of the most complex problems facing the state of Libya. The goal is to restore the monopoly of the exercise of legitimate power at the level of the security system. Despite the multiplicity of programs and international donors aimed at providing support that is governed by guidelines, failure, and chaos have taken hold at the level of the security sector in Libya since 2011, due to a matrix of complex problems. This has resulted in a hybrid security sector that perpetuates structural gaps related to the history of the formation of the security sector in Libya. The void created by this hybrid sector has been filled by militias and paramilitary groups, which has further undermined state authority and prevented the successful rebuilding of the security sector.

Keywords: Security Sector Reform; Hybrid Security Sector; Rebuilding the State; Disarmament; Demobilization and Reintegration; Libya.

1. مقدمة:

بعد مرور أزيد من عقد على التحولات الجذرية في ليبيا والتي أطاحت بنظام القذافي، وأدت لانحيار الدولة، وصلت عملية الانتقال السياسي ومسارات إعادة بناء الدولة إلى طريق مسدود. يغذي هذا المشهد الهش القطاع الأمني المخزراً والمهجين في أحسن أحواله، الصراعات المحلية والمزمنة، المترافق مع غياب القانون وانعدام الأمن، ما أنتج حالة عدم استقرار تبلورت على شكل مخاطر وتهديدات أمنية امتدت آثارها لمجمل دول جوار ليبيا.

تجادل هذه الدراسة بأن التشرذم الأمني في ليبيا بعد 2011 متجذر بعمق في العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية المحلية على وجه الخصوص، حيث لا يوفر القطاع الاقتصادي الليبي أي فرص عمل منتجة تقريبا، وتحول لصورة مشوهة من اقتصاد الميليشيات التي تقتات على استدامة الأزمة. وما فاقم الإشكاليات المرتبطة بالقطاع الأمني هو افتقار البلاد لحكومة موحدة ومؤسسات دولة عاملة تحتاجها لإعادة توزيع الثروة التي تعتبر هي الأخرى مأزقا مزمنًا. وفي ظل هذه الظروف يحاول الليبيون على مدار أزيد من عقد التعامل مع الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن والقانون من خلال التوجه لمؤسسات ما دون وطنية زادت من ضعف الدولة على هشاشتها، بالاستناد على القبيلة أو المنطقة وحتى المجموعة العرقية لتلبية مطالبهم، مما أدى لتفتيت وتجزئة الأمن في بعده القطاعي. ويمكن النظر لهذا التشرذم أو التهجين الذي صبغ القطاع الأمني الحالي وعدم الاستقرار في ليبيا بعد 2011، على أنه جزء من العملية التاريخية الفوضوية لتشكيل الدولة، وخلال هذه المرحلة يتم التوسط في الاتفاقيات السياسية والأمنية بهدف إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال عمليات محلية لحكم الميليشيات والمتمردين وحتى المجموعات شبه العسكرية والتي يتم تحديد نطاق الترتيبات الممكنة في إطارها من خلال مجموعة من القيود الاقتصادية والسياسية والثقافية السياقية التي تحولت لحالة مزمنة زادت من حدتها التدخلات الأجنبية التي تتحمل جزءا كبيرا فيما وصلت إليه ليبيا من انحيار طبع حالة إعادة بناء الدولة في سياق إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني.

ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني وما هي

أبرز تحدياته؟

وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق للنقاط التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي لإصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع؛

ثانياً: تحديات إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن؛

ثالثاً: إشكالية بناء القطاع الأمني في ليبيا.

2. الإطار المفاهيمي لإصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع

لقد أصبح إصلاح قطاع الأمن أو إعادة البناء جزءا من مجموعة الأدوات القياسية للتدخلات داخل الدول المتأثرة بالصراع وتلك التي تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار أو لتجنب الانقسام، في ماي 2014 في

المناقشة الافتتاحية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن اعتماد القرار رقم 2151، وهو أول قرار دائم بشأن إصلاح القطاع الأمني. حيث أوضح الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة بان كي مون أن "قطاع الأمن المحترف والخاضع للمساءلة في إطار سيادة القانون يمكن أن يعزز ثقة الشعب في الدولة ويوفر الاستقرار اللازم لبناء السلام والتنمية".

1.2 تعريف إصلاح قطاع الأمن:

يتطلب أي برنامج لإعادة إصلاح قطاع الأمن، أولاً رسم بعض الحدود حول المفهوم، والذي هو كباقي المفاهيم المعقدة، لا يتوفر على تعريف مجمع عليه، على الرغم من أن مجمل التعريفات لقطاع الأمن تميل إلى التوسع بهدف الإلمام بكل جوانبه التعريفية. وما هو مجمع عليه لحد كبير التعريف الذي قدمته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD.DAC)، للنظام الأمني المراد إصلاحه وهي: "الجهات الأمنية الأساسية (القوات المسلحة، الشرطة، الدرك، حرس الحدود، الجمارك والهجرة، أجهزة المخابرات والأمن)، وأيضاً هيئات الإدارة والرقابة الأمنية (وزارة الدفاع، والداخلية، والهيئات الإدارية والمالية، ولجان الشكاوى العامة، وأنظمة العدالة التقليدية)، وقوات الأمن غير النظامية، ولكن أيضاً شركات الأمن الخاصة، والمليشيات الخاصة"¹. ومن بين التعريفات ربما المناقشة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وهو الأكثر صلة باعتبار أن هذا التعريف

يجادل بأن القطاع الأمني خاصة في إفريقيا ليس نخباً شاملاً بدرجة كافية ويقترح البديل التالي:

تحول قطاع الأمن: وهذا يعني تغيير شامل لقطاع الأمن يهدف إلى تغيير علاقات القوة داخل القطاع باتجاه الرقابة المدنية/ الدستورية لتحويل الثقافة المؤسسية، وتعزيز المهنية، وتحسين استخدام الموارد والفعالية التشغيلية، من جانب قوات الأمن بإدارة سياسية أفضل، ومن جانب السلطات المدنية جنباً إلى جنب مع المسائلة واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، وإشراك مدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والقوى العاملة المحلية.²

غير أن مصطلح "إصلاح القطاع الأمني" استخدم في سياق سياسي من قبل وزير الدولة البريطاني للتنمية (كلير شورت) عام 1998، وارتبط بصورة مباشرة بالتغيرات الحاصلة في الأمن الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته الارتدادية على مناطق مختلفة من العالم. خاصة في سياق النظرية الليبرالية وتطبيقاتها، لذلك فإن أحد أهم إضافات إصلاح القطاع الأمني، مقارنة بنماذج المساعدة الأمنية خلال الحرب الباردة، هو التركيز على مفاهيم الحوكمة الرشيدة والأمن والتنمية.³

كما يعرف إصلاح القطاع الأمني: على أنه إجراء لتقييم، وتطبيق ومراجعة (متابعة تقييم) من قبل السلطات الوطنية (أو الدولية)، لتحسين الأمن الفعال والقابل للمحاسبة للدولة ومواطنيها، من دون تمييز مع احترام كامل لحقوق الإنسان وسلطة القانون.⁴

هناك توافق على عدم وجود نموذج موحد لإصلاح القطاع الأمني، ولكن يمكن الحديث عن ثلاثة سياقات لإصلاح القطاع الأمني:

- 1- عملية إصلاح القطاع الأمني متبناة من قبل الجهات الدولية المانحة كوسيلة لرفع كفاءة وتأثير مساعدات التنمية.
- 2- إصلاح القطاع الأمني وسيلة لتسهيل التنسيق التطبيقي والدمج المفاهيمي للدفاع والإصلاح الداخلي للأمن في الدول التي شهدت عمليات تحول ديمقراطي. وقد طبق هذا النموذج بعد الحرب الباردة.
- 3- ارتبط إصلاح القطاع الأمني بإعادة البناء في مناطق "ما بعد الصراع"، أي الدول المتأثرة بنزاع داخلي، أو صراع بين الدول، وهذا السياق يمكن رؤيته في العديد من الدول (على سبيل المثال، العراق، أفغانستان، وليبيا).⁵

2.2 إصلاح القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع

إنّ إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع يتسم بالتعقيد، لأنه عادة المؤسسات تكون ضعيفة والوضع الأمني متأزم، ولكن أيضا شروط اقتصادية غير مستقرة، لذلك فإنه في مثل هذه الحالات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يجب النظر إليها كجزء من عملية إصلاح القطاع الأمني ككل. يعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصطلحا عريضا لمجموعة من الإجراءات لنزع السلاح والتسريح وإعادة دمج عناصر المجموعات المسلحة المتحاربة حينما ينتهي الصراع، ويهدف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى "إزالة الخطر المباشر الذي يستهدف السلام الهش الذي قد يدفع بيه المقاتلين السابقين المسلحين غير النظاميين وغير المسيطر عليهم".⁶

عملية إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هما عمليتان مرتبطتان وتدعمان بعضهما البعض، ويهدفان إلى (ترسيخ احتكار الدولة للقوة وفرض حكم القانون)، وعليه فإن نجاحهما أو فشلهما مرتبط بمصير واحد، ولهذا فيجب التخطيط لهما وتنفيذهما وتقييمهما من خلال تنسيق متواز، ويحدد نموذج المعايير المتكاملة الذي تبنته الأمم المتحدة، ثلاث حلقات عملية للربط بين إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي كالتالي:⁷

- ربط نزع السلاح بسياسات الأمن القومي.
- ربط الإدماج الأمني والعسكري بعملية إصلاح القطاع الأمني.
- مشاركة المعلومات بين فاعلي إصلاح القطاع الأمني، وفاعلي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأهداف تخطيطية.

ولضمان نجاح عملية إصلاح القطاع الأمني فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب تطبيقه بمستويات دنيا، وذلك لكون عملية الإصلاح تتطلب نزع سلاح المحاربين وإعادة إدماجهم بالمؤسسات الأمنية. ومن التعريف يتضح أن الدول المتأثرة بالصراع فقدت هذا الاحتكار، ولهذا فإن الغاية المشتركة من إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح والإدماج، هي إعادة تأسيسية بحل القوى الفاعلة المسلحة وإعادة تأسيس القوات الحكومية، فيما قد تتطلب بعض الحالات حل القوات الحكومية أو إحالة كوادرها أو جزء منهم للتقاعد.

3.2 المبادئ التوجيهية للإصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن في بيئة ما بعد النزاع:

هناك اعتراف متزايد بأن مبادئ لجنة المساعدة الخاصة بإصلاح القطاع الأمني يمكن أن تساعد في تأطير المدخلات الفنية "الأصعب" التي تقدمها مجتمعات السياسة الدبلوماسية والأمنية، حيث يمكن هذا النهج البلدان من مواجهة التحديات الأمنية المتنوعة من خلال دمج سياسات وممارسات التنمية والأمن، ولكي تكون مبادرات إعادة بناء أو إصلاح القطاع الأمني فعالة ومرنة ينبغي أن تلتزم بالممارسات الجيدة التالية:

1- يجب على المانحين المشاركة في إصلاح القطاع الأمني لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- تحسين تقديم خدمات الأمن والعدالة الأساسية.
 - إنشاء نظام فعال للحكومة والرقابة والمساءلة.
 - تطوير القيادة المحلية وملكية عملية الإصلاح لمراجعة القدرات والاحتياجات الفنية للنظام الأمني.
- 2- تسليم المدخلات الفنية لإصلاح القطاع الأمني وتنسيقها مع فهم واضح للطبيعة السياسية لإصلاح القطاع الأمني والفرص والقيود السياسية. وهذا هو الأساس الذي يمكن مجتمعات السياسات المختلفة (التنمية والحكومة والدبلوماسية والأمن)، أن تعمل معا بشكل فعال ومتسق. وأيضا بناء فهم لإصلاح القطاع الأمني بين الجهات الفاعلة غير الأمنية أمر ضروري لبناء حوار حول قضايا إصلاح الأمن والعدالة والحكومة.⁸
- 3- كما يجب تهيئة المجال السياسي في البلدان الشريكة وإجراء استثمارات مبكرة في التحليل المناسب، باعتبار أنه في السابق كانت البرامج تستند إلى تقييم غير ملائم وكانت في كثير من الأحيان ذات طبيعة فنية للغاية. لذلك يجب تحقيق توازن بين الدعم لتوفير المكاسب السريعة وتدابير بناء الثقة من ناحية، وتخصيص الوقت لفهم كل سياق معين مع التحليل والتقييم المناسبين من ناحية أخرى.
- 4- ويجب أيضا أن تسترشد أدوات التقييم بتصميم البرامج الواقعية المركزة، والتي يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة لدعم البلدان الشريكة في تلبية احتياجات الأمن والعدالة لجميع المواطنين. حيث إن إجراء تقييمات مشتركة هو السبيل لضمان دعم المانحين الفعال لعمليات إصلاح القطاع الأمني، فمن المرجح أن يعزز التحليل المشترك الفهم للمشاكل والأهداف المشتركة. أي أنه يمكن لأدوات مثل تحليل القوة ومحركات التغيير والتحليل الاستراتيجي للنزاع أن تكشف الأسباب الجذرية للنزاع العنيف ومشاكل النظام الأمني.

- 5- يجب تصميم البرامج للمساعدة في تحديد الدوافع المحلية للإصلاح، وأن تكون مرنة في دعم الملكية المحلية عند ظهورها، وتعتمد عملية تحديد الملكية وتعزيزها اهتماما مستمرا، ولا يمكن افتراض أن الملكية ستكون سهلة التحديد أو متماسكة عند النقطة التي يبدأ الفاعلون الدوليون الانخراط. من ناحية أن المرونة مطلوبة للاستجابة لمسارات واتجاهات الملكية المتميزة عبر مؤسسات النظام الأمني والمستفيدين، سواء من الدولة أو من غير الدول، ومع مرور الوقت ومهما كان الثمن يتعين على الجهات المانحة تجنب الإغراء لدعم المبادرات التي يجردها العرض، لذلك فإن الإصلاحات التي لم يتم تشكيلها ولا يقودها الفاعلون المحليون من غير المرجح أن يتم تنفيذها بشكل صحيح ومستدام.
- 6- ونظرا لأن الملكية والقيادة ليسا متجانسين أبدا وليس من السهل تحديدهما دائما، يجب إعطاء الأولوية لفرص تعزيز تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التغيير.
- 7- يجب أن يعمل المانحون مع الشركاء لضمان أن تكون المبادرات الرامية إلى دعم توفير الأمن والعدالة حساسة للنزاع ومستدامة من الناحية المالية والمؤسسية والثقافية والاجتماعية، باعتبار أن الاستدامة قضية أساسية في تصميم وتقديم الدعم لتوفير خدمات الأمن والعدالة.
- 8- تحتاج برامج إصلاح القطاع الأمني إلى إتباع نهج متعدد الطبقات أو متعدد أصحاب المصلحة. ويساعد ذلك في توجيه مساعدات المانحين إلى مقدمي هذه الخدمات، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في وقت واحد، في النقاط المتعددة التي يتم فيها تقديم الخدمات اليومية الفعلية. حيث تساعد الاستراتيجية متعددة الطبقات على الاستجابة للاحتياجات قصيرة المدى لتقديم خدمات الأمن والعدالة المعززة، مع بناء الاحتياجات متوسطة المدى لقدرات الدولة.
- 9- يحتاج المجتمع الدولي إلى الانتقال من المشاريع المخصصة والقصيرة الأجل في كثير من الحالات، إلى المشاركة الأكثر استراتيجية. ولكي تكون النهج الشاملة للحكومة فعالة واستراتيجية يجب أن تبنى على الفهم المشترك واحترام التفويض المتفق عليه والمهارات والكفاءات المختلفة لتحقيق الأمن والتنمية، بغرض تعزيز الشفافية حول الأهداف والمخصصات والعمليات الاستراتيجية المتماسكة.⁹
- 10- يجب أن تركز أهداف إصلاح القطاع الأمني على النتائج النهائية لخدمات الأمن والعدالة الأساسية. الأدلة التي تشير إلى أن ما لا يقل عن 80% من خدمات العدالة في أفريقيا جنوب الصحراء يقدمها مقدمو خدمات غير حكوميين، يجب أن يوجه المانحين لإتباع نهج متوازن لدعم الدولة والفواعل غير الحكومية لتوفير خدمات الأمن والعدالة. من غير المرجح أن تكون البرامج المقيدة بمؤسسات حكومية أو غير حكومية مرنة، مع استبعاد الأخرى فعالة.

- 11- يجب على المجتمع الدولي استخدام الأدوات والنهج المناسبة للسياقات المختلفة، وينبغي بناء الدعم عبر نظام العدالة والأمن لضمان إتباع نهج أكثر استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني، تشمل الخيارات:
- نهج لحل المشكلات يعني التركيز على مشكلة أمنية أو عدالة واحدة (مثل الجريمة) كنقطة دخول من أجل حشد المشاركة على نطاق المنظومة.
 - نهج مؤسسي حيث توجد مبادرات مؤيدة للإصلاح على المستوى المؤسسي يمكن دعمها (مثل مراجعات النظام الأمني التي بدأتها الحكومة).
 - نهج مرحلي لحالات ما بعد الصراع يركز على فهم وتحقيق التكامل -تأمين السلام - والأهداف الموجهة نحو التنمية حيثما أمكن ذلك.
 - تعد المشاريع والبرامج متعددة أصحاب المصلحة أدوات أساسية لإصلاح القطاع الأمني، لكن برامج دعم ميزانية المانحين توفر فرصًا مهمة للنظر في قضايا تمويل قطاع الأمن.¹⁰
- 12- ينبغي النظر إلى إصلاح القطاع الأمني باعتباره جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط لحالات ما بعد الصراع مباشرة وعمليات دعم السلام. يمكن أن يساعد هذا في منع إتباع نهج مفكك للمشاركة في مرحلة ما بعد الصراع ويؤدي إلى مزيد من المشاركة الاستراتيجية من البداية التي تتضمن استراتيجية شاملة للسلام المستدام. إن إدراج إصلاح القطاع الأمني في التخطيط الاستراتيجي لعمليات دعم السلام أمر بالغ الأهمية.
- كما يجب اختيار نقطة الدخول الصحيحة المؤدية إلى إصلاحات أوسع على مستوى النظام الأمني، حيث أن طرق ربط الإصلاحات بالنظام الأوسع وكيفية تسلسل الإصلاحات ونقاط الانطلاق والسمات الخاصة باحتياجات إصلاح القطاع الأمني بعد الصراع. والتي تشمل القطاعات الفرعية التالية:¹¹
 - الرقابة المدنية والمسائلة
 - إصلاح الدفاع
 - إصلاح أجهزة المخابرات والأمن
 - إدارة الحدود
 - حفظ الأمن
 - الإصلاح القضائي والقانوني
 - إصلاح إدارة السجون
 - الشركات الأمنية الخاصة

- المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية

لقد أصبح إصلاح نظام الأمن عنصرا محوريا في الجهود المبذولة للتغلب على الهشاشة والصراع في العديد من البلدان، ويضلل التحدي الأساسي الذي يواجه المانحين هو كيفية ضمان قيامهم بدعم عمليات الإصلاح المستدامة، ودعم الحد من الفقر عبر التنمية من خلال تحسين تقديم الخدمات، والمساعدة في تطوير أنظمة فعالة وخاضعة للمساءلة والعدالة في البلدان الشريكة، مع مركزية النظر للعملية على أنها جزء من عملية شاملة لإعادة بناء الدولة في بيئة ما بعد النزاع.

3. تحديات إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن:

من المؤكد أن الهدف الأساسي من إصلاح قطاع الأمن هو "هدف جماعي"، وبناء عليه فإن هذا البيان يؤكد على أهمية إصلاح القطاع الأمني كنهج لبناء الدولة ويقر بالسجل المختلط وغير الكامل لتدخلات إصلاح القطاع الأمني.

1.3 مركزية توافق وتكامل السياق المحلي والدعم الدولي في عملية إصلاح القطاع الأمني:

وانطلاقا من أن إصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني هو موضع نقاش تعريفي كبير، لكن كتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضع تعريفا شاملا لكيفية الدعم الدولي لعملية إصلاح القطاع الأمني على أنه "يسعى إلى تعزيز قدرة البلدان على تلبية نطاق الأمن وتحديات العدالة التي يواجهونها بطريقة تتفق مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم وسيادة القانون". ل يتم تناول هذا التعريف الشامل بأشكال مختلفة من قبل معظم المنظمات الدولية المنخرطة في إصلاح القطاع الأمني، وهو ينعكس أيضا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2008 حول تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.¹²

ليتم اتباع هذا النهج من قبل العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية في السعي لتحقيق أهداف ديمقراطية وتنموية وأمنية أوسع. حيث أنشأ الإتحاد الإفريقي في إطار سياسته بشأن إصلاح قطاع الأمن في عام 2014، والذي يؤكد على قيم إصلاح قطاع الأمن ولكنه يقترح أيضا مناهج إقليمية لمشاركة دول الإتحاد الإفريقي وقوات الأمن في برامج الإصلاح، بغض النظر عن التقدم الذي أحرزه الإتحاد الإفريقي في هذا المجال، ولكن هناك بعض التردد في المشاركة في تنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني، الذي يبقى لحد كبير مشروع مركزي للدولة، بسبب مخاوف بشأن السيادة والتدخل الخارجي، وهذا يعني أنه نادرا ما يتم تنفيذ إصلاح القطاع الأمني في شكله الشامل وبالتالي فإن الأجندة المعيارية الأساسية القوية للديمقراطية وحقوق الإنسان تميل إلى أن تكون خاضعة للتدريبات الفنية والتجهيز لزيادة فعالية الدولة.¹³

يعد إصلاح القطاع الأمني عنصرا أساسيا في بناء الدولة على نطاق أوسع، نظرا لأن توفير الأمن والعدالة هو في صميم وظيفة الدولة، كأجزاء من الشرعية (كمزود للعدالة وحكمها) والعقد الاجتماعي (كمزود للأمن).

وعلى هذا النحو يمثل إصلاح القطاع الأمني نافذة على عملية إعادة بناء الدولة على نطاق أوسع وإلى الافتراضات الأساسية وغير المكتوبة عادة التي تضعها الجهات الفاعلة الدولية عند الانخراط في عملية إعادة بناء الدولة. كما قد يؤدي إهمال السياسة إلى ما يشير إليه ليماي هيبيرت Lemay hebert على أنه نخب "القشرة الفارغة"، حيث قد ينتج عن حل "مقاس واحد يناسب الجميع"، حيث أن للدول المستوردة دولة تعمل لصالح النخب المحلية ولكنها تفتقر شرعية أساسية مع السكان على نطاق واسع.¹⁴

وعلى الرغم من السجل المختلط وغير المكتمل إلى حد ما لتدخلات إصلاح القطاع الأمني، فإن العديد من الجهات الفاعلة الدولية تشارك حالياً في برامج إصلاح القطاع الأمني، على سبيل المثال الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، وفرنسا في مالي بعد 2012.

تستخدم هذه البرامج مجموعة من الأساليب، ومزيجاً معقداً لإصلاح قطاع الأمن الذي ليس متشابهاً بالضرورة، ولكن دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو بيان واضح جداً، حيث يطرح وجهة نظر مفادها أن إصلاح القطاع الأمني يجب أن يركز على اتفاقيات الشركاء مع البلدان المتلقية بهدف تحقيق أربعة الأهداف الأساسية للعملية.¹⁵

وعلى الرغم من تشابه بيئة ما بعد الصراع إلى أنه كان هناك نقاش مفاهيمي حول نطاق وحدود "الأمن" كقطاع بشكل عام، وهذا لأن البرمجة الشاملة لإصلاح القطاع الأمني تتجاوز القدرة التشغيلية للخدمات الأمنية في عمليات مكافحة الإرهاب أو مكافحة التمرد، و تضم عناصر أعمق وأكثر حساسية من الناحية السياسية مما قد يترك مجالاً واسعاً لازدهار أنظمة العدالة العرفية المحلية، فيما يتعلق ببناء الدولة، لذلك تبقى العدالة بالغة الأهمية كمقياس لشرعية الدولة وقدرتها على إنفاذ القوانين بشكل عادل، فضلاً عن اعتباره مصدر محرك للصراع إذا أسبى التعامل معه.

وفق هذا النحو ربما لا تكون مقاومة إصلاح القطاع الأمني في بيئة ما بعد الصراع أو المتزامنة مع عملية إعادة بناء الدولة مفاجئة، لأن هذه العناصر تذهب إلى صميم ماهية الدول وما تعنيه القوة داخل الدولة، كما يمكن أن يؤثر أي برنامج لإصلاح القطاع الأمني بشكل كبير على علاقات القوة المحلية المرتبطة بالأجهزة المشكّلة لقطاع الأمن والذي غالباً ما يتم هندسته وفق روابط معقدة لنخب محلية مشاركة في العملية السياسية قد تلجأ في العديد من الحالات لزيادة حدة الصراع إذا لم يتوافق برنامج الإصلاح في القطاع الأمني مع أهدافها السياسية المحلية المرتبطة بالبحث عن إدامة السلطة والنفوذ على مستوى القطاع الأمني.¹⁶

إن الافتقار إلى استراتيجية شاملة يعني بشكل فعال أن إصلاح القطاع الأمني يتكون في الكثير من الأحيان من سلسلة من البرامج الصغيرة غير المنسقة التي تقدم أنشطة تطوير وأمن "تقليدية"، تتخذ وسم إصلاح القطاع الأمني فقط، على سبيل المثال، تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا حيث لا توجد خطة شاملة

لإصلاح القطاع الأمني على الرغم من تبني العديد من الجهات المانحة لأهداف البرنامج، ولكن أيضا حيث يقوم مانحون مختلفون بتنفيذ أنشطة مختلفة داخل نفس القطاع ولكنهم يستخدمون نفس التسمية، على سبيل المثال تتكون النسخة الفرنسية من البرنامج بالتدريب والتجهيز، والبلجيكيون يفعلون شيئا مشابها، والاتحاد الأوروبي يحاول التنسيق، والمملكة المتحدة مهتمة بالمسائلة وكذلك القدرة، بينما تشارك أيضا في تدريب الشرطة جنبا إلى جنب مع جنوب إفريقيا، وفي نفس الوقت في أي مكان آخر في القارة الإفريقية تستأجر نسخة الولايات المتحدة من إصلاح القطاع الأمني شركة DynCorp لتدريب الجيش الليبيري دون أي عناصر سياقية مثل القيادة والسيطرة المدنية.¹⁷

ويزداد الأمر تعقيدا بسبب الوكالة على المستوى المحلي، حيث عادة ما يكون هناك ميل للجهات الفاعلة المحلية لتكون انتقائية في كيفية تنفيذ برامج أو مبادرات إصلاح القطاع الأمني، حيث يضل تأثير النخب المحلية في التأثير على اتجاه الإصلاحات وتنفيذها مهما، ولكن دون بحث كاف. وبسبب التركيز الأقل على السياقات التي من المحتمل أن يتم فيها تنفيذ إصلاح القطاع الأمني قد يؤدي ذلك إلى فشل بعض الجهود التكنوقراطية ولتعليمية للبرنامج على المستوى السياسي، وربما يجعل الأوضاع الهشة أسوأ بكثير، وفي أفضل الأحوال يؤدي لعدم تحسين الوضع الأمني، لذلك يستلزم الأمر حاجة ماسة لتطوير المؤسسات والقدرات المحلية بدلا من الهندسة الاجتماعية المدفوعة من الخارج التي تضل تابعة خارجيا، وهذا متوافق تمام مع الأهداف الأصلية لإصلاح القطاع الأمني نفسه في إعادة بناء مؤسسات شرعية.¹⁸

عادة ما يؤدي الفشل في تفسير سياسات إصلاح القطاع الأمني من حيث علاقات القوة المحلية والعلاقات السياسية اليومية الكامنة وراء هياكل الدولة على ضعفها، إلى إتباع نهج تكنوقراطي يركز على تحسين فعالية المؤسسات الأمنية بدلا من السياسات التي تبحث عن سياقات عدم الاستقرار، وتميل جهود تحقيق الاستقرار على المدى القصير إلى أن تكون لها الأسبقية على التحولات الديمقراطية طويلة المدى. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن السياق المباشر لتحقيق الاستقرار هو أحد الأمور الملحة، ولكن أيضا لأن هذه هي الطريقة التي يعمل بها المانحون الدوليون.

لذلك فإن التركيز المبكر على الأمن أدى إلى إضفاء الطابع الأمني على أجندة إصلاح قطاع الأمن حيث تتجه البرامج إلى شكل من أشكال "اعتماد المسار الآمن"، أي أن تحكم الأجندة الأمنية جميع الإجراءات اللاحقة، بما في ذلك العدالة، لينتهي الأمر بتعزيز تقوية النخب السياسية من خلال جعل وسائل السيطرة أكثر فاعلية دون تغيير نظام الرقابة والمسائلة الديمقراطي.¹⁹

سيتطلب التغيير الجلي في إصلاح قطاع الأمن إعادة النظر في الحكمة التقليدية القائلة بأن الأمن شيء تقدمه الدول وتحدده، ويستهلكه المواطنون، لا سيما في سياق البيئات الهشة وحالات ما بعد الصراع حيث

العصابات والمليشيات وغيرها من قوات الأمن النظامية على مستوى المجتمع المحلي هي التي تقدم الأمن وتهدده في الوقت نفسه. لذلك لا يمكن لأي نهج لإصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني يطمح لأخذ فكرة الملكية المحلية على محمل الجد تجنب حقيقة أن " المحلي " فئة غير عملية ومربكة للغاية، مع الإقرار أيضا بأن الاستراتيجيات التقليدية لإشراك المحلي من التشاور إلى المشاركة تم تحديدها بشكل قاطع من حيث العمق والعرض.²⁰

2.3 الملكية الوطنية ومركزية الدولة في عملية إصلاح القطاع الأمني:

إنّ الإشارات إلى الملكية تتغلغل في خطاب التنمية وبناء السلام، سواء تم الإقرار بها باعتبارها "ضرورة حتمية أو ضرورية بشكل مطلق"، أو تم إطلاقها فقط باعتبارها مفهوم طنان وفارغ، فإنه لا يزال هناك عدم إجماع حول من الذي يجب أن يتوقع منه بالضبط أن يمارس الملكية (سواء على التنمية أو بناء الدولة، أو إصلاح القطاع الأمني) على المستوى المحلي.

إنّ التركيز على إبرام الاتفاقات على مستوى النخبة والإصلاح المؤسسي على مستوى الدولة يميز معظم التدخلات المعاصرة لما بعد الصراع، من الناحية العملية لا يزال هناك الكثير مما يجب التركيز عليه حول كيفية ممارسة الملكية (أو يمكن تسهيلها) لأغراض إصلاح القطاع الأمني، في حين أن التوترات بين الملكية الوطنية (أو النخبة)، والملكية المحلية (أو المجتمعية)، لعمليات إصلاح القطاع الأمني تبدو واضحة. باعتبار أن الدول والمواطنون في السياقات الانتقالية ببساطة يميلون للنظر إلى المشكلة الأمنية من منظور مختلف تماما، حيث أدى الاتجاه السائد في الجيل الأول إلى النظر لإصلاح القطاع الأمني من منظور تقني وليس سياسيا إلى جذب الانتباه بعيدا عن حتمية التوفيق بين الإطار الأوسع لعقد اجتماعي معاد التفاوض بشأنه، أي أن عملية إصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني لا يمكن النظر له من زاوية منفصلة عن عملية إعادة بناء الدولة كحالة شاملة.²¹

كما أنه لا يمكن فهم ديناميكيات إصلاح القطاع الأمني خارج السياق الأوسع للصراعات المحلية المستمرة حول من يتحكم في موارد السلطة في بيئات غير آمنة وغير مستقرة مؤسسيا، فضلا عن القواعد الناشئة في لعبة حول كيفية تخصيص السلطة والتحكم فيها، وعلى سبيل المثال لدينا القوميين البوسنيين العازمين على الحفاظ على قوات شرطة مجزأة عرقيا، إلى أمراء الحرب الأفغان الذين يقسمون وزارتي الدفاع والداخلية في بلادهم، إلى الزعماء البارزين في سيراليون لحماية أدوارهم التقليدية كمقدمين للأمن والعدالة، نادرا ما توضع المفاهيم المجردة للأمن البشري على رادار تهافت النخب السياسية على التنقل في السياقات الانتقالية بطرق تحافظ على خصوصيتها وموافقها أو تعززها.²²

كما انه غالبا ما يتم تجاوز في خضم الصراع السياسي الأوسع حول إصلاح القطاع الأمني أولويات ووجهات نظر أولئك الذين يسكنون المؤسسات الأمنية الرسمية التي تستهدفها برامج الإصلاح، والذين يميلون إلى أن ينظر إليهم على أنهم أهداف للإصلاح وليس كمصلحين في حد ذاتهم. بينما يتحدث هذا المنظور إلى الحكمة

التقليدية القائلة بأن المؤسسات الأمنية وليس فقط تلك الموجودة في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع هي بطبيعتها خدمية ومقاومة للتغير لأنها مرتبطة بديناميكيات محرك وطنية أو محلية.

3.3 الشمولية عند إصلاح القطاع الأمني:

لقد أصبحت شمولية إصلاح القطاع الأمني في السنوات الأخيرة الأداة البلاغية القياسية لسد الفجوة والتوترات بين الملكية الوطنية والمحلية، من حيث أن الصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة على سبيل المثال، والتي انبثقت عن الحوار الدولي حول بناء السلام وبناء الدول والتي تسعى إلى وضع العلاقة بين الدول الهشة والمناخين الدوليين على أساس أكثر إنصافاً وأقل أبوية متجذرة في مبدأ "التحولات الشاملة التي تقودها الدولة والمملوكة للدولة للخروج من حالة الهشاشة". وواعد الموقعون عليه بتعزيز التسويات السياسية الشاملة ودعم الحوار السياسي الشامل والتشاركي، كما أن تحديث الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني لعام 2013 يعيد النظر في الموضوع، بحجة أن الهدف النهائي لزيادة أمن الناس "يتطلب حواراً شاملاً ومشاركة المجتمعات والمجتمع المدني".²³

إن الملكية لعملية إصلاح القطاع الأمني من جانب المجتمعات المتأثرة بالصراع بشكل كبير لا يجب أن تقتصر برامج الإصلاح التي تركز على المجتمع المدني أو المستندة إلى المجتمع على تجاوز الاختلافات الهائلة والانقسامات التي لا تعد ولا تحصى، الموجودة عبر مشهد الجهات الفاعلة غير الحكومية، بل إنها تواجه أيضاً تحديات مروعة من حيث الحجم والتنسيق، بينما تناول تقرير التنمية لعام 2011 مسألة التحالفات الشاملة بما فيه الكفاية في التحولات من الحرب إلى السلام، مشيراً إلى الحاجة لمزيج من نهج "الدولة وغير الدولة"، ومن أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل، لا تزال الإشكاليات مطروحة حول مقدار المشاركة، وبأي شكل، ومع من، وإلى متى، وفي النهاية إلى أي غايات. وباستثناءات قليلة، فإن المبادرات الدولية التي تركز على المستوى المحلي سواء كانت تهدف لبناء السلام بشكل عام أو إصلاح القطاع الأمني بشكل خاص لم تتعامل بشكل كامل مع هذه التحديات، وكانت تميل إلى أن تكون مخصصة وقصيرة المدى والتي أدت غالباً لفشل عملية إعادة بناء القطاع الأمني وإصلاحه، أو إلى تهجينه بشكل مزمن في أفضل الحالات لأنه يخدم مصالحها الضيقة على المدى القصير.²⁴

علاوة على ذلك، سعت أجندة الشمولية على وجه الخصوص إلى إعطاء صوت للأشخاص الأكثر ضعفاً والأكثر أمناً، بما في ذلك النساء والشباب واللاجئين والنازحين، مما أثار أسئلة أساسية حول ما إذا كانت الجهات التي ينظر لها على أنها لا تدخل في صميم عملية إصلاح القطاع الأمني في الواقع لديهم القدرة أو الإرادة، لتمكين أولئك الذين تم إهمالهم تقليدياً داخل مجتمعات معينة، في العديد من سياقات ما بعد الحرب. في نهاية المطاف، فإن الواقع هو أن العديد من الجهات الفاعلة التي يسعى البرنامج إلى مشاركتها سواء كانوا مواطنين عاديين أو

جمعيات شعبية ليس لديهم القدرة ولا الموارد للقيام بذلك بشكل فعال، ناهيك عن التنافس على النفوذ مع النخب الراسخة.

وبالتالي إذا كان خطاب الإدماج يهدف إلى التوفيق بين التوترات بين الملكية الوطنية والمحلية، فإن الطريقة التي تم تأطيرها بها تبدو غير ميسسة بشكل غريب، بالنظر إلى كل من ساحة اللعب غير المتكافئة التي تتفاعل عليها الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول. والواقع الذي ما هو على المحك في هذا التفاعل هو الطريقة التي يتم بها توزيع السلطة وممارستها وإدارتها. بشكل خاص في قطاع الأمن، من غير المرجح أن تظهر التحولات الشاملة المستنيرة بالحوار السياسي الشامل إما بشكل عضوي أو بمبادرة من الجهات الأمنية على مستوى الدولة (لأسباب المذكورة أعلاه)، وبالتالي، قد يكون الواقع أنه خارج الحالات الاستثنائية التي تنطوي على قيادات وطنية مستنيرة، قد لا تتمكن الجهات الفاعلة الدولية من التراجع ولعب دور الميسرين المحايدين.

بدلاً من ذلك، قد تتطلب إضافة مضمون إلى أجندة الشمولية من الخارج القيام بأدوار سياسية عالية في اقتطاع الفضاء السياسي، بالإضافة إلى توفير الموارد والمعلومات (دائمًا ما تكون سلعة حساسة في مجال الأمن)، وحتى التدريب المطلوب لضمان ذلك يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية المساهمة بشكل كامل في عمليات حوار السياسات وإعلامها. مثلما يتعد المانحون الدوليون عن استخدام أدوات مثل المشروطية لتوجيه عمليات إصلاح القطاع الأمني نحو نتائج معينة، فقد يكون مطلوبًا منهم النظر في نفس الأدوات من أجل تمكين عمليات خاصة وتشاركية.²⁵

4. إشكالية بناء القطاع الأمني في ليبيا:

1.4 تشكيل القطاع الأمني في ليبيا بعد الاستقلال:

واجه إنشاء الدولة الليبية عام 1951 حكومتها بمعضلة كيفية هيكلة احتكار الدولة للقوة، شك الملك إدريس الأول في قدرته على السيطرة على جيش وطني. لذلك فضل الاعتماد على قوته شبه العسكرية المكدسة قبليًا، قوة دفاع برقة (CYDEF)، وأبقى الجيش النظامي صغيرًا وخاضعًا لسيطرة الأجانب. حيث كان يخشى الملك إدريس أن يقوم الجيش الذي يتم تجنيده بشكل منصف من الأغلبية الليبية في طرابلس، بتدبير انقلاب، لذلك أراد الاستغناء عن جيش وطني والاعتماد بدلا من ذلك على قوات شبه عسكرية مكدسة من بدو برقة الموالين للنظام الملكي، كما كان للملك إدريس قوة أكبر تعرف في الأصل باسم القوات العربية ثم أعيدت تسميتها بـ CYDEF، والتي نظمها البريطانيون من أجل الملك إدريس السنوسي سنة 1939.²⁶

كما أدت التهديدات الخارجية المتزايدة إلى انخيار نموذج إدريس الأول للسيطرة على الجيش في 1956-1958. وفي نفس الوقت أجبرت فيه الأحداث الإقليمية على تبني قيادته العليا وأجبرته على توسيع الجيش، لحدود 5000 فرد في الفترة بين 1956 و1961، بعدما كان لا يتجاوز 1200 فرد في 1952. وبعد سحب

المملكة المتحدة حمايتها من طرابلس وطبرق عام 1965 وأبلغت السنوسي أن ليبيا ستحتاج لتشكيل جيش للدفاع عن نفسها، كما دفعت الهزيمة العربية خلال حرب 1967 الليبيين إلى مطالبة حكومتهم بتطوير جيش قادر على الإسهام في القضية العربية المشتركة، ليرد الملك السنوسي أولاً بالسماح بتوسيع الجيش إلى 15000، ترافق في ماي 1969، بإصدار مرسوم بالتجنيد الإجباري للمؤهلين. بينما رضخ إدريس السنوسي لضرورة توسيع الجيش فقد طور بعد ذلك نظاماً من مستويين، حيث قام جيش قوة دفاع برقة المدجج بالأسلحة بشكل متزايد على موازنة جيش دائم، أنشأ إدريس بعد ذلك قوتين متخصصتين من قوات الانقلاب المضاد التابعة لـ CYDEF خارج طرابلس والبيضاء.²⁷ هكذا، طور إدريس نظاماً من مستويين، حيث شكّلت الجماعات شبه العسكرية المتكدسة على المستوى المجتمعي العقبة الأساسية أمام قيام الجيش الوطني بتدبير انقلاب.²⁸

استمر ميزان القوى بين الجيش و CYDEF في التحول لصالح الأول، بسبب عوامل بشرية أقل واقعية وعلى الرغم من سخاء إدريس تجاه CYDEF ظهرت القبلية والمحسوبية المستوطنة في CYDEF، حيث كانت الخلفية العائلية أكثر أهمية من الكفاءة المهنية، قللت من كفاءة القوة حتى عندما استوعبت أسلحة أثقل. لاحظت المخابرات الأمريكية هذا التراجع، مشيرة إلى أنه "طوال الخمسينيات من القرن الماضي، كانت CYDEF منظمة مختصة ورائعة" ولكن بعد عقد من ذلك المستوى العام للروح المعنوية والانضباط والتدريب هو منخفض الآن. استمر نظام إدريس المكون من مستويين في حكمه حتى عام 1969، لكن الانقلاب الذي أطاح به كاد أن يغرق ليبيا في حرب أهلية.²⁹

2.4 صعود القوات المسلحة الليبية المركزية:

سعى القذافي بعد وصوله للسلطة في ليبيا والزعماء الذين انضموا إليه في الإطاحة بإدريس إلى إعادة تشكيل مؤسسات الدولة الأمنية. لقد سعوا لكسب ولاء الجيش وحشد الدعم العام باستخدام جيش موسع لمتابعة أهداف السياسة الشعبية. على الرغم من البذخ على القوات المسلحة، حيث قام بتعزيز حجم الجيش بشكل كبير وزاد من قوته النارية في نفس الوقت الذي تم فيه تطهير القوات المسلحة الليبية، تم رفع الإنفاق الدفاعي إلى 140 مليون دولار سنوياً، وهو ما يعني زيادة بـ 50 في المائة في ميزانية الجيش، رغم كل هذه الإصلاحات التي عرفها القطاع الأمني في ليبيا في مرحلته الأولى إلى أن الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي لم يثق بشكل كامل في جيشه. لذلك حتى خلال هذه الفترة، كرر عناصر من نظام إدريس ذي المستويين من خلال إنشاء الحرس الثوري كقوة مضادة ولجان ثورية لقمع المعارضة.³⁰

على الرغم من الموارد الباهظة التي خصصها القذافي لتطوير الجيش فإنه لم يثق في المؤسسة بالكامل، حيث تأمرت مجموعات من داخل الجيش للإطاحة بالقذافي في ثلاث مناسبات 1969، 1970، 1975. لذلك سعى القذافي إلى ضمان نفسه ضد الانقلاب حتى عندما وسع الجيش، وهذا من خلال بناء قاعدة قوة قبلية مرتبطة بالنظام، ولأن قبيلة القذافة كانت أصغر من أن توفر الأفراد المطلوبين، فقد نسق تحالفات مع القبائل التي

تواجهت تاريخيا مع القذافة، ليتم إبرام ميثاق رسمي مع أكبر القبائل في ليبيا وهي الوفلة في أواخر عام 1975، وتم عقد ميثاق أيضا مع قبيلة المغاربة ذات النقل المجتمعي الكبير في ليبيا خاصة في الجنوب. لقد وضع العقيد القذافي ممارسات أخرى لمنع الانقلاب للتعويض عن قدرته المحدودة على تكديس القوات النظامية، ولهذا الغرض أنشأ هيئة شبه عسكرية مثل اللجان الثورية المنشأة سنة 1979، بهدف التضييق على العمل السياسي، وتم تشكيل 2000 فرد من الحرس الثوري تأسس عام 1982 لمنع الانقلاب العسكري، كما تم تشكيل جيش الشعب، ميليشيات بدوام جزئي قوامها 45 ألف فرد، تلقت تدريبات من مدرّبين كوبيين، وتعمل هذه القوات المسلحة شبه الرسمية بمثابة ثقل موازن للجيش الذي أصبح يمارس مهامه في بيئة هجينة، وهو ما أصبغ القطاع الأمني في ليبيا حتى منذ تشكيل الدولة أين عمل النظام السياسي على تشكيل أنظمة أمنية ذات مستويين تحولت لقطاع أمني هجين يعاني ضعفا وهشاشة مزمنة.³¹

3.4 تشرذم القطاع الأمني والحرب الأهلية في ليبيا بعد 2011:

على الرغم من أن انتصار التمرد كان شاملا، إلا أن نظام القذافي ذي المستويين خلق الظروف المسبقة للفوضى التي اجتاحت ليبيا بعد التحولات التي شهدتها الدولة في ليبيا بعد 2011، رغم أن التحولات هي سمة مركزية في الدول التي يستمر فيها شكل من أشكال احتكار القوة، حيث يمكن توفير هذا الاحتكار إما عن طريق الجيوش الثورية، أو عن طريق تحويل ولايات الجيش الحالي للدولة، كما حدث في تونس ومصر عام 2011. ومع ذلك تنتمي إلى فئة ثالثة، حيث تولد الاضطرابات قطاعا أمنيا مع جهات فاعلة متعددة ومتنافسة.³² في ليبيا طالبت فئات الميليشيات الثلاث " التي يقودها الجيش والمدني والإسلامي " بدور مركزي في قطاع الأمن في فترة ما بعد 2011، حيث أكد الموظفون المنتظمون المسلحون على مؤهلاتهم المهنية وخدمتهم في زمن الحرب. كما سعت هذه المجموعات الثلاث إلى تعزيز مواقفها، على سبيل المثال تولى القائد الزنتاني أسامة الجويلي وزارة الدفاع، وفي غضون ذلك أنهى عبد الحكيم بلحاج المقاتل القديم بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة تعيينه كرئيس للمجلس العسكري في طرابلس. وهكذا شرعت الجهات الفاعلة في إضفاء الشرعية على قواتها وتدفق موارد الدولة إلى كل منها، حيث مولت وزارة الدفاع الليبية إعادة تشكيل القوات النظامية واستخدمت ميليشيات الزنتان، وفي غضون ذلك مولت الحكومة الليبية ميليشيات مصراتة والمجموعات الإسلامية، التي اتحدت في هيكليين: قوات درع ليبيا، وغرفة عمليات الثورة الليبية.³³

من ناحية أخرى أدت بقايا وحدات القذافي المتكدسة إلى تعقيد المفاوضات بين هذه القوات، وكانت الوحدات المكدسة قد انسحبت مع أسلحتها إلى بني وليد بعد سقوط النظام واختيار مؤسسات الدولة، كما

تعاطف سكان المدينة مع هذه الوحدات منذ تجنيدهم بكثافة هناك في جانفي 2012. لكن شيوخ بني وليد زعموا أن تمردهم كان مجرد تأكيد على الحكم الذاتي للمدينة.³⁴

خططت الحكومات المتعاقبة منذ 2012 في البداية للتراجع عن هذا النظام الأمني الجزأ من خلال دمج الميليشيات والجيش في كيان واحد، حيث سعى المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا أولاً إلى تجنيد 50000 من رجال الميليشيات في الجيش، وخلق توازن بين النظامين وأفراد الميليشيات السابقين. عارض الضباط العسكريون ورجال الميليشيات على حد سواء هذا المشروع، لذلك دفعت الحكومة إلى مراجعة هدفها نزولاً إلى 6000 من أفراد الميليشيات، وترك الجيش النظامي بشكل أساسي دون تغيير من قبل رجال الميليشيات. انسحب نصف أفراد الميليشيات من برنامج التدريب مما دفع قائد القوات العسكرية للضغط من أجل إلغاء المشروع. والنتيجة الأساسية هي أن فشل مشاريع التكامل هذه في ليبيا عرضها إلى معضلات أمنية، حيث نظر كل فصيل إلى تصرفات الآخرين في ضوء محصلتها صفرية.

ولكن تجزئة قطاع الأمن في ليبيا تكرست حينما دفع التحدي المرتبط بالمجموعات المسلحة ذات الخلفيات الإرهابية في بنغازي الجماعات الليبية الأخرى إلى المعركة، ما دفع الحكومة الليبية لتوجيه أوامر للميليشيات التابعة لقوات درع ليبيا بمحاربة أنصار الشريعة المتمركز في مدينة درنة، إلى أن المجموعات ذات الخلفيات الجهادية قادوا ميليشيات معينة من قوة درع ليبيا وفضلوا التواطؤ مع أنصار الشريعة بدلاً من محاربتهم. وفي غضون ذلك أرغمت ميليشيات مصراتة القوية ذات القاعدة المدنية السلطة التشريعية على التوقيع على قانون العزل السياسي في مارس 2013، الذي استهدف عناصر النظام السابق وتم طردهم من القوات المسلحة، ثم وجهت الحكومة الليبية ضربة أخرى للجيش من خلال الضغط على وزير الدفاع للاستقالة بسبب الفوضى المتزايدة في القطاع الأمني في مدينة بنغازي. ليصل الأمر لحد تمكين قوة الميليشيات التابعة لغرفة عمليات القوة الليبية لاختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في أكتوبر 2013.³⁵

تصاعد المعضلات الأمنية المرتبطة بالقطاع الأمني الجزأ، وتعارض الجماعات المسلحة الليبية إلى حرب أهلية في عام 2014. وأصبح الجنرال خليفة حفتر، وهو منشق رفيع المستوى عن جيش القذافي، مقتنعا بضرورة تولي القوات المسلحة الليبية وميليشيات الزنتان التابعة لها السيطرة على البلاد. لكن محاولته الانقلابية الأولى فشلت. حيث استولى حفتر على محطة تلفزيونية في فبراير 2014 وأعلن أنه حل المجلس التشريعي الليبي وسيشرف على حكومة تصريف أعمال. ولكن لم تحتشد أي وحدات عسكرية مع حفتر ورفضت الحكومة مطالبه. ومع ذلك، فقد أحصى حفتر عدداً كافياً من المتعاطفين معه ستحفره لتكرار الحرب الأهلية الثالثة في أبريل 2019.²⁶

ليشرع حفتر في كسب القوات المسلحة، من خلال إعادة تحشيد مليشيات الزنتان لفضيته بعقد "لقاءات مفتوحة" مع قادتهم. ثم أعلن عن "عملية الكرامة" في مايو 2014 وهاجمت قواته بنغازي وطرابلس. على الرغم من النجاحات في البداية، تعثرت عملية الكرامة عندما اتحدت الفصائل الليبية الأخرى ضد حفتر. انقلبت الميليشيات المدنية في غرب ليبيا، بما في ذلك كتائب مصراة القوية ومليشيات الجبل الأخضر ونفوسة، ضد الجيش الموالي لحفتر وألوية الزنتان. وفي بنغازي تحالفت أنصار الشريعة مع ميليشيات قوة درع ليبيا لمحاربة حفتر تحت راية مجلس شورى الثوار. أطلق التحالف الفضفاض على مستوى ليبيا للميليشيات المناهضة لحفتر اسم "عملية الفجر" المضادة لها.³⁷

ولكن لم يكن لدى الفجر ولا تحالف الكرامة القوة اللازمة للحسم. تقدمت الكرامة، لكنها هُزمت بعد ذلك في بنغازي وطرابلس. ثم تعثرت عملية فجر ليبيا المضادة بعد أن طردت ميليشيات مصراة كتائب الزنتان من مطار طرابلس واستولى مجلس شورى بنغازي على مقر الصاعقة، مما ترك حفتر مع طبرق والزنتان. وبناء عليه فإن الفئات الثلاث للجماعات المسلحة المشكلة من مخاض تمرد 2011 الجماعات العسكرية الموالية للنظام السابق، والمليشيات المدنية والقوى الإسلامية، وهكذا قسمت ليبيا إلى حدٍ ما في غضون عشر سنوات بعد اختيار الدولة والإطاحة بنظام العقيد القذافي.

4.4 أسباب تجزئة وتهجين القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011:

إن انتشار الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في بيئة ما بعد الصراع هو تهديد عادة ما تعجز الدولة الهشة أو منهارة على احتواء سلوكها المتراشق مع تحدي إدماجها في بنية الحكم، بعد التفكيك والتسريح وإعادة الإدماج على المدى البعيد.³⁸ لأنها مرتبطة بالقوى الفاعلة السياسية التي كانت طرفا في النزاع، أو التسوية والتوافق المتوصل إليه. لذلك عادة ما تمثل هذه المجموعات التي تشكل قطاع الأمن المهجين في زيادة انعدام الاستقرار وتزايد حدة الفوضى في القطاع الأمني غي النظامي، داخل الدول أثناء أو بعد فترة النزاع، وغالبا ما يتم استيعابها للتعایش مع مؤسسات الحكم النظامية على مدى عقود طويلة مفرزة مجموعة معقدة من الإشكاليات المستدامة والمزمنة ومن أبرزها:³⁹

- الإشكالية الملحة في هذا السياق أن المجموعات شبه العسكرية في قطاع الأمن المجزأ والمهجين تملأ الفراغ في فترات ما بعد الصراع، مستفيدة من ظروف الحكم السيئ، والتي تساعد على تغذية حركات النزاع، وتدفع نحو استمرار حالة إعاقة الاستقرار محليا وإقليميا.
- انخراط بعض أو كل المجموعات شبه العسكرية "المليشيات"، في القطاع الأمني وتفرض مجموعة من الممارسات التي ينظر إليها على أنها مرتبطة بمؤسسات الدولة على ضعفها وهشاشتها. كما تنخرط في القطاع الاقتصادي عبر ممارسات ابتزازية شبه مافيوية، ما يسمح لها ببناء رأس مال سياسي هائل، والتسلل إلى مؤسسات الدولة

في حين أن فرص إسقاط الميليشيات للدولة واردة، إلى أنها زعمت أنه في بلد ينظر إليه بأغلبية ساحقة أنهم أبطال من قبل المواطنين، خاصة بعد 2011. فإن البعض، خاصة أولئك المتحالفين بشكل وثيق مع القوى

الفاعلة السياسية الليبية والمدعومين من قوى فاعلة خارجية قد استولوا على الدولة الليبية من الداخل.⁴⁰

● كما أن أحد أهم الأسباب التي تدفع نحو زيادة تمجيد قطاع الأمن في البلدان التي مزقتها الحروب الأهلية، والذي يرجع في النهاية إلى الظروف الأساسية للحكم السيئ، وقدرة الميليشيات على تقديم نفسها على أنها بديل لبدائل أسوأ خلق مناخ ما بعد النزاع في ليبيا فراغا يمكن للمجموعات الإرهابية والميليشيات الاستفادة منه، حيث أن الفاعلين غير الحكوميين يزدهرون في الأماكن التي يتم فيها تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية. وبغض النظر عن طبيعة العملية السياسية في ليبيا فإن سلطة المجموعات المسلحة آخذة في الترسخ في القطاع الأمني، وهي نقطة الضعف المركزية التي وواجهت عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، في قطاعه الأمني.⁴¹

● السمة الأساسية التي طبعت القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، هو اختيار القطاع الأمني بمجمله، وعلى الرغم من حالة الإهمال الهيكلية التي ترسخت قبل 2011، ولكن بعدها مباشرة انتقلت السيطرة الأمنية من الحكومة إلى مجموعة متنوعة من المجموعات المسلحة شبه الرسمية التابعة لهياكل امن الدولة أو تعمل خارج السيطرة الرسمية لمؤسسات الدولة المنقسمة والهشة.

● مشكلة إصباغ صفة شبه الرسمي على المجموعات المسلحة بعد كل حرب أهلية أو بدايتها و لمدة تجاوزت عشر سنوات، حاولت الحكومات الليبية المتعاقبة استعادة السلطة وشرعية احتكار العنف من هذه المجموعات المسلحة، حيث تم بناء و تدريب وحدات جديدة لقوات الأمن، و اتخذت خطوات لإدماج المجموعات المسلحة في الهيكل الأمني الذي طبعته حالة انقسام مستدامة ولكن أيضا التنافس على مستوى القطاع الأمني الهجين، مع بقاء القوة و القدرة إلى حد كبير لسلطة المجموعات المسلحة، وحتى المجموعات المرتبطة بالدولة بشكل فضفاض هي غير مندمجة إلى حد كبير في التسلسل القيادي الهرمي الرسمي، ولا تخضع للمساءلة عن ممارستها.⁴²

لذلك فإنه قبل تحديد أي برنامج لإعادة بناء وهيكلية قطاع الأمن في ليبيا، يجب منح الأهمية لفهم متعمق لكيفية تأثير النزاع على قطاع الأمن بشكل عام. لأن المأزق الذي أنتج قطاع أمني هجين ومجزأ وغير فعال، ليس مجرد مسألة مرافق ومعدات تضررت أو دمرت، وإنما بدلا من ذلك يجب أن يتم التركيز على الشبكات والحركات البنيوية لضعف القطاع الأمني في ليبيا. وهذا يكون بالبحث عن تحليل الديناميكيات المحركة للقوة التي تتغير مرحليا بين المجموعات المسلحة التابعة لكل القوى الفاعلة في ليبيا. وحول كيفية تغير مواقف الليبيين من مسألة القطاع

الأمني بسبب النزاع، ولكن أيضا بتحديد احتياجاتهم الأمنية الفورية، في ظل السياقات المتغيرة الذي طبع المشهد الأمني في كل المستويات والأبعاد.

وبهدف الخروج من حالة التشردم والانقسام والفوضى التي يشهدها قطاع الأمن في ليبيا بعد 2011، وليكون قاعدة تركز عليه عملية بناء الدولة، فإنه يتوجب على مختلف القوى الفاعلة الأساسية الليبية والقوى الفاعلة الخارجية الداعمة لعملية بناء الدولة في ليبيا بالتركيز على النقاط التالية:

- تنفيذ عمليات وقف إطلاق النار، بين مختلف المجموعات المسلحة بالتوافق بين كل الفواعل الأساسية الليبية الداعمة لهذه المجموعات المسلحة، وتأمين الانسحاب الكامل للقوات المشاركة في العمليات العسكرية.⁴³

- كما يجب من جهة أخرى على القوى الفاعلة الخارجية أن تطالب وتعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالوقف الفوري لعمليات إطلاق النار، وتشجيع قادة المجموعات المسلحة على انتهاج سبل الحوار لحل المسائل الخلافية كبداية مشجعة، ومن ثم التهديد باستعمال القوة من طرف المجتمع الدولي، سواء عن طريق مجلس الأمن، أو من خلال الإتحاد الإفريقي بنشر القوات الجاهزة لرسم خطوط بين المجموعات المسلحة المتقاتلة.⁴⁴

- العمل على تأمين انسحاب جميع المجموعات المسلحة من المؤسسات والمناطق الحيوية للدولة كمرحلة أولى، وتحديد المجموعات المسلحة التي تخضع لقيادة مركزية والتنظيمات الإرهابية التي ترفض منطق الدولة المدنية، خاصة في شرق وجنوب ليبيا التي تنشط فيها مجموعات أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإرهابي الذي بسط نفوذه بشكل كبير على مدينة سرت.⁴⁵

- ينبغي لأية عملية تهدف لتقديم الدعم لبناء الأمن في ليبيا أن تقوم على إخضاع قادة المجموعات المسلحة من كل الفصائل، خاصة التي تحاصر أو تحتل المؤسسات الرسمية للدولة، وتنتهك قرار مجلس الأمن رقم 2009 الناص على منع توريد الأسلحة لطرفي النزاع واستلامها، وهذا بانتهاج آلية لحل جميع المجموعات المسلحة تماما.⁴⁶

- صياغة خارطة طريق للحكومة الانتقالية لحل المجموعات المسلحة، و نزع سلاحها، مع مرافقة هذه العملية بالضغط من طرف المجتمع الدولي على الفواعل الأساسية في ليبيا للانضمام للعملية السياسية والتوافق على إستراتيجية شاملة للخروج من حالة لا دولة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمتغير نبذ المجموعات الإرهابية والتي تنفذ هجمات على المنشآت المدنية والحيوية، وهذا يكون بالضغط على القوى الإقليمية التي تدعم طرف على حساب طرف، الأمر الذي سيطيح من أمد التوازن الهش الذي تشهده ليبيا خاصة ما تعلق بالقطاع الأمني الهجين الذي تشكل بعد 2011.

- العمل على تشكيل وبناء مؤسسات سياسية تناط بمهمة بناء أرضية وطنية وهندسة بناء الأمن في ليبيا، على أن تكون خطة العمل المتبناة شاملة، ولا تحتوي على أي تدخل إقليمي بشكل قد يخل بالتوازن الجهوي، وتقديم المسؤوليات القيادية للكفاءات الوطنية، ومن جميع مناطق ليبيا بدون أخذ منطق المحاصصة في اختيار القيادة

والمسؤولين الذين سيتولون مهمة تسيير المرحلة الانتقالية المتفق عليها. كما ينبغي أن تكون مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لاعبا أساسيا، في التوسط لحل الخلافات، ودعم التسويات السياسية، في حين أن مبعوثي الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ومجموعة دول جوار ليبيا، أن تشارك في جهود الأمم المتحدة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، خاصة في المسائل ذات البعد السياسي والأمني، من خلال الكف عن التدخل من قبل عدة دول في الشأن الداخلي الليبي.

- أما في حالة انهيار الدولة تماما وساءت الأوضاع الأمنية ووصلت لدرجة التعفن، ينبغي التوصل لعقد اتفاق من قبل المجتمع الدولي، (الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، والإتحاد الأوروبي) على بلورة تصور وبرنامج لنشر قوة سلام دولية بتفويض محدد ومقيد لحماية المؤسسات الحيوية للدولة، وتكون مهمتها منع الاشتباك بين القوات المتصارعة في ليبيا. وعلى الرغم من أن قوة دولية كانت في المرة الأولى هي السبب فيما وصلت إليه الدولة الليبية، ولكن تخلي المجتمع الدولي عن ليبيا أدى لانهيار الدولة.⁴⁷

- صياغة اتفاق إقليمي بعدم التدخل، وهذا نظرا للدعم الذي تتلقاه العديد من القوى الفاعلة الأساسية في ليبيا من طرف دول أجنبية، الأمر الذي أسفر عن مزيد من التصعيد بين الفصائل المسلحة، لذلك وفي غياب اتفاق إقليمي واسع بعدم التدخل، فمن المرجح أن تستمر إمدادات السلاح الخارجية، على الرغم من مطالبة مجلس الأمن عبر القرار رقم 2009 الصادر في 2011، والقرار رقم 2095 الصادر في 2013 الملزم لجميع الدول أن توقف دعم المجموعات المسلحة بالسلاح.⁴⁸

5. الخاتمة:

إن فترات ما بعد النزاع غالبا ما ترتبط بها مجموعة معقدة من الإشكاليات الأمنية ذات البعد الهيكلي والمزمن، والذي يترك أثرا مستداما على قدرة الدولة ومرونتها في تلبية وتوفير احتياجات مواطنيها الأساسية على مستوى القطاع الأمني. ومن خلال الدراسة تبين في الأخير أن أهم الفجوات التي تطع إشكالية إصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني خاصة في بيئة ما بعد النزاع تتسم بالفشل، نتيجة لتكرار الوقوع في نفس الأخطاء من طرف القوى الفاعلة المحلية أو المانحين الدوليين. وتشمل هذه الإشكاليات الأكثر شيوعا الإخفاق في التقييم الصحيح للبيئة الأمنية، والفشل في ضمان الملكية المحلية والوطنية لبرامج إعادة البناء للقطاع الأمني والدولة على السواء. كما أن الحالة محل الدراسة تجسدت فيها مجمل الإشكاليات التي تم تشريحها أعلاه، سواء من ناحية تخصيص الموارد الكافية، أو من خلال فصل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن عملية إصلاح قطاع الأمني في سياق عملية إعادة بناء الدولة ككل، وهذا نتيجة أساسية للديناميكيات المحركة لتشرذم النظام الأمني في ليبيا ما بعد 2011، على وجه التحديد، وتحوله لإشكالية مزمنة ترسخت في إطارها ممارسات ميليشياوية أدت في الأخير لانعدام الاستقرار في مداه المتوسط والطويل.

6. الهوامش:

1. Paul Jackson. Introduction: Second-Generation security sector reform. London (journal of intervention and state building, vol 12, No 1), 2018, p 1-10.
2. Ibid. P 6.
3. مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: قد يدفع نحو نجاح إعادة بناء الدولة، تركيا (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، 2020، ص 22.
4. المرجع نفسه، ص 23.
5. المرجع نفسه، ص 24.
6. المرجع نفسه، ص 26.
7. المرجع نفسه، ص 27.
8. The OECD Dac Handbook On Security System Reform (SSR) Supporting Security And Justice. OECD. 2007. P.9.
9. Ibid, P 17.
10. Ibid, P 18.
11. Ibid, P 20.
12. تقرير الأمين للأمم المتحدة، تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن والتنمية، 2008.
13. Paul Jackson, P 5.
14. Ibid, P 7.
15. Ibid, p 7.
16. Ibid, p 8.
17. Ibid, p 8.
18. Ursula c. Shroder, fairliachappuis, new perspectives on security sector reform: the role of local Agency and domestic politics, (International peacekeeping, vol 21, No 2), 9 jun 2014, p 133-148.
19. Ibid, p 139.
20. Timothy Donais. Security sector reform and the challenge of vertical integration. (Journal of intervention and statebuilding. Vol 12, No 1), 2018. P.3.
21. Ibid, p 4.
22. Ibid, p 5.
23. Ibid, P 6.
24. Ibid, p 7.
25. Ibid, P.8
26. Marc R. DeVore& Armin Stähli, Anarchy's anatomy: Two-tiered security systems and Libya's civil wars, London (journal of strategic studies), V43 Issue 3, Routledge 2020. P 5.
27. Ali Ahmida, The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization and Resistance, 1830–1932, (New York: SUNY UP 1994) p 20–27.
28. Ibid, P 25.
29. Marc R. DeVore& Armin Stähli, P 10.
30. Richard H. Sanger, 'Libya: Conclusions on an Unfinished Revolution', (Middle East Journal 1975), V 29/4. PP 411–412.
31. Alison Pargeter, Libya: The Rise and fall of Qaddafi (New Haven: Yale UP 2012), p 96–103.

32. Jesse I. Kornbluth, Order from Chaos: Militias in the Middle East and North Africa: "It's the governance, stupid". 13 July 2019. Brookings.Edu. <https://bit.ly/3KfaFDc>. Accessed: 12/02/2023.
33. Peter Bartu, 'The Corridor of Uncertainty: The National Transitional Council's Battle for Legitimacy and Recognition', in Peter Cole and Brian McQuinn (eds.), The Libyan Revolution and its Aftermath (London: Hurst 2015), p 33–34
34. تحقيق-الموالون للقذافي يواصلون القتال وليبيا تسعى للوحدة، رويترز 27 أكتوبر 2011. <https://reut.rs/40FOCMQ> تاريخ الدخول: 2023/02/23.
35. Marc R. DeVore & Armin Stähli, P 18.
36. Ibid, P 20.
37. أنصار الشرعية تحذر من انتفاضات مسلحة في بنغازي، الجزيرة نت، 14 أكتوبر 2014. <https://bit.ly/3KzV9IF> تاريخ الدخول: 2023/03/01.
38. David Latin, 'The Industrial Organization of Merged Armies', in Roy Licklider, (ed.), New Arms From Old: Merging Competing Military Forces After Civil Wars (Washington, DC: Georgetown UP 2014). PP 231–243.
39. مقيدش حلیم، الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع - دراسة حالة رواندا - (مذكرة مكتملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية-تخصص دراسات أمنية واستراتيجية-جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية) 2020-2032، ص ص 80-82.
40. Sarah Detzner, Modernpost-conflict security sector reform in Africa: partner of success and failure, (African security review, vol26, No 2, London, 18 April 2017), PP 116-142.
41. Youssef MouhammadSawani, Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya, (contemporary Arab Affairs, Vol 10, No 22017), PP 171-186.
42. Luca Raineri, Security and informality in Libya: militarization without military? (Conflictsecurity and Development, vol 19, No 06, London, 2019), PP 586-602.
43. كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، واشنطن ديسي (مؤسسة راند كوربوريشن) 2014، ص 70. <https://bit.ly/2RQUSxb> تاريخ الدخول: 2023/01/12.
44. ويري فريديريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، بيروت (معهد كارنيغي لسلام الدولي) 24 ديسمبر 2014. <https://bit.ly/3ZG1f9z> تاريخ الدخول: 2023/01/02.
45. المرجع نفسه، ص، 28.
46. المرجع نفسه، ص، 29.
47. لمرجع نفسه، ص، 30.
48. المرجع نفسه، ص، 30.

7. قائمة المراجع:

1.7 باللغة العربية:

1. أصلان مراد، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: قد يدفع نحو نجاح إعادة بناء الدولة، تركيا(مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، 2020.
2. حليم مقيدش، الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع - دراسة حالة رواندا - (مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية-تخصص دراسات أمنية واستراتيجية- جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية) 2020-2032.
3. تقرير الأمين للأمم المتحدة، تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن والتنمية، 2008.
4. شيفيس كريستوفر شيفيسوماريني جيفري. ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، واشنطن ديسي(مؤسسة راند كوربوريشن) 2014. <https://bit.ly/3GIH35O> تاريخ الدخول: 2023/01/12.
5. ويري فريدريك، إخماء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، بيروت(معهد كارنيجي لسلام الدولي) 24 ديسمبر 2014. <https://bit.ly/3ZG1f9z> تاريخ الدخول: 2023/01/02.
6. أنصار الشريعة تحذر من انتفاضات مسلحة في بنغازي، الجزيرة نت، 14 أكتوبر 2014. <https://bit.ly/3KzV9IF> تاريخ الدخول: 2023/03/01.
7. تحقيق- الموالون للقذافي يواصلون القتال و ليبيا تسعى للوحدة، رويترز 27 أكتوبر 2011. <https://reut.rs/3GkOPNk> تاريخ الدخول: 2023/02/23.

2.7 باللغة الإنجليزية

Books:

1. AhmidaAli, **The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization and Resistance, 1830–1932** (New York: SUNY UP), 1994.
2. BartuPeter, **'The Corridor of Uncertainty: The National Transitional Council's Battle for Legitimacy and Recognition'**, in Cole Peter and McQuinn Brian (eds.), **The Libyan Revolution and its Aftermath** (London: Hurst) 2015
3. LatinDavid, **'The Industrial Organization of Merged Armies'**, in Licklider Roy, (ed.), **New Armies FromOld: Merging Competing Military Forces After Civil Wars**(Washington, DC: Georgetown UP)2014.
4. PargeterAlison, **Libya: The Rise and Fall of Qaddafi** (New Haven: Yale UP) 2012.
5. **The oecdac handbook on security system reform (SSR)supporting security and justice.** oecd. 2007.

Reviews:

1. DeVore Marc R. &Stähli Armin, **Anarchy's anatomy: Two-tiered security systems and Libya's civil wars**, London (journal of strategic studies),Vol 43,No 3 2020.

2. DonaisTimothy. **Security sector reform and the challenge of vertical integration**. (Journal of intervention and statebuilding. Vol 12, No 1), 2018.
3. Detzner Sarah, **Modern post-conflict security sector reform in Africa: partner of success and failure**, (African security review, Vol26, No 2, London, 18 April 2017).
4. Jackson Paul. Introduction:**Second-Generation security sector reform**. London(journalof intervention and state building, vol 12, No 1), 2018.
5. RaineriLuca,**Security and informality in libya :militarisation without military?**, (conflict security and Development, vol 19, No 06), London, 2019.
6. SangerRichard H., '**Libya: Conclusions on an Unfinished Revolution**', (Middle East Journal,1975),vol29/No4
7. Shroder Ursula, chappuisfairlia, **new perspectives on security sector reform: the role of local Agency and domestic politics**, (International peacekeeping, vol 21, No 2), 9 jun 2014.
8. Sawani Youssef Mouhammad, **Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya**, (contemporary Arab Affairs, vol 10, No 22017), p 171-186.
9. Kornbluth Jesse I., **Order from Chaos: Militias in the Middle East and North Africa: "It's the governance, stupid"**. 13 July 2019. Brookings.Edu. <https://bit.ly/3KfaFDc>. Accessed: 12/02/2023.